**وزارة الاقتصاد الوطني**

**خطة عام 2016**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الهدف العام (الاستراتيجي)****حسب الإستراتيجية القطاعية 2014 -2016** |  **الهدف الفرعي** | **الأنشطة** | **موعد التنفيذ** | **جهات التنفيذ** |
| **أولاً: تخفيف التبعية والهيمنة للاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني والتوجه نحو الاقتصاديات العربية والإقليمية والدولية.** | - تنويع الشركاء التجاريين وإيجاد أسواق بديلة.- تسهيل التجارة الفلسطينية حسب أفضل الممارسات العالمية.- تشجيع وتنمية الصادرات الفلسطينية.- إعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية.- تشجيع الاستيراد المباشر.  | - الاستفادة من مشروع السياسة التجارية من حيث مراجعة كافة الاتفاقيات التجارية والقوانين والتشريعات القانونية بما يضمن تحقيق الاستفادة للاقتصاد الفلسطيني. - نشر كافة الإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، بما يضمن تحقيق الشفافية وتسهيل التبادل التجاري.- الترويج للمنتجات الوطنية من خلال تنظيم المشاركة في المعارض المحلية والدولية - تشجيع منح الوكالات التجارية. - إنشاء مكاتب تمثيل تجاري في الخارج خاصة في الدول التي بينها وبين فلسطين علاقات تجارية والأسواق التي استهدفتها الخطة الوطنية للتصدير.- تنسيق الزيارات المتبادلة بين رجال الأعمال الفلسطينيين مع نظرائهم في الدول الأخرى التي تم استهدافها حسب الإستراتيجية الوطنية للتصدير.- الاستفادة من المشاريع التي تقدمها المؤسسات المختصة في تشجيع الصادرات.- المشاركة في توفير منصة إقليمية لتبادل المعلومات بما يعزز التعاون فيما بين اليورومتوسط.- مراجعة الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي تم توقيعها مع دول العالم والحصول على معاملات تفضيلية أكثر.- توفير المعلومات والبيانات حول الأسواق الدولية وذلك بالاعتماد على الإستراتيجية الوطنية للتصدير.- تسهيل الإجراءات الخاصة بالتصدير.- تفعيل ما اتفق عليه في اللجنة الفلسطينية - الأردنية المشتركة بشأن إقامة منطقة حرة مع الحدود الأردنية- الربط الالكتروني مع الغرف التجارية والجمارك.- التحضير للمعارض التجارية مع الشركاء.  | النصف الثاني 2016 | إدارة التجارة، وحدة WTO، بال تريد،اتحاد الغرف التجارية. |
| وضع السياسات الصناعية الهادفة لزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي | إعداد إستراتيجية وطنية للصناعة للعشر سنوات القادمة. | كانون ثاني 2016 | الادارة العامة للصناعة والاتحاد العام للصناعات |
|  تنمية الصادرات الفلسطينية من خلال زيادة حجمها بنسبة 13% عن كل عام وذلك بناء على الإستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات | إعداد وتنفيذ خطة الإستراتيجية الوطنية للتصدير للعام 2016 | مستمر (طوال عام 2016) | مجلس الصادرات الفلسطيني |
| زيادة التعاون والتبادل التجاري مع الدول العربية والإسلامية. | - عقد إتفاقيات تعاون إقتصادي وتجاري ثنائية: اتفاقية تجارية مع الجزائر.- تفعيل وتشكيل لجان إقتصادية مشتركة:1 – تفعيل اللجنة المشتركة مع الأردن.2 – تفعيل اللجنة المشتركة مع تركيا.3 – تأسيس اللجنة المشتركة مع الجزائر. | تشرين ثاني 2016آب 2016أيلول 2016تشرين ثاني 2016 | الادارة العامة للعلاقات الدولية، وزارة الخارجية، السفارات الفلسطينية في الخارج، ممثلي القطاع الخاص. |
| الانضمام لمنظمة التجارة العالمية كعضو مراقب | - مراجعة وتحديث طلب فلسطين للانضمام للمنظمة.- تنفيذ خطة الحشد والتأييد لطلب الانضمام بصفة مراقب- العمل على تحضير مذكرة النظام التجاري. | طوال عام 2016 (مستمر) | وزارة الاقتصاد الوطني والجهات ذات العلاقة ممثلة في الفريق الوطني للانضمام والفريق الفني. |
| تنظيم عملية استيراد وتصدير السبائك الذهبية بالطرق الرسمية وحسب الاتفاقيات والقرارات الصادرة من السلطة الوطنية الفلسطينية | * ضمان توفير السبائك (المادة الخام المستعملة في صناعة المشغولات الذهبية) للسوق الفلسطينية.
* متابعة قرار مجلس الوزراء رقم66/35/1/م/و/س ف لعام 2010
* زيادة إيرادات السلطة من المعادن الثمينة.
* وضع آلية لإخراج السبائك للحصول على ذهب مستورد مشغول.
 | النصف الأول من عام 2016 | مديرية دمغ ومراقبة المعادن الثمينة، سلطة النقد الفلسطينية، وزارة المالية والتخطيط، مجلس الوزراء، وزارة الداخلية، وزارة العدل. |
| الاستمرار بالعمل على تعزيز العلاقات الدولية الفلسطينية الاقتصادية والتجارية مع دول العالم لتكامل الاقتصاد الوطني الفلسطيني مع الأسواق العالمية | - تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع دول تربطها مع فلسطين اتفاقيات غير مفعله من خلال:1. العمل على تقييم العلاقات الاقتصادية والتجارية معها2. تنظيم لقاءات بين معالي الوزير أو عطوفة الوكيل مع ممثلي بعض تلك الدول لاسيما ذات الأسواق المحتملة للمنتج الفلسطيني لتسهيل وصوله وترويجه في تلك الأسواق. | خلال الربع الأول من عام 2016 | دائرة العلاقات الثنائية والمتعددة، دائرة الاتفاقيات الاقتصادية، الإدارة العامة للتجارة، وحدة منظمة التجارة العالمية، وحدة القطاع الخاص، مركز ترويج التجارة الفلسطيني (بالتريد)، وزارة الخارجية |
|  | إصدار قانون ينظم العلاقات التجارية الخارجية | صياغة مشروع قانون التجارة الخارجية | الربع الرابع 2016 | إدارة التجارة، وزارة المالية، مجلس الوزراء، المجلس التنسيقي للقطاع الخاصة جمعية رجال الإعمال، وزارة الاقتصاد الوطني |
| **ثانياً: تطوير البيئة الممكنة لقطاع الأعمال والاستثمار في فلسطين.** | خلق بيئة ممكنة للقطاع الصناعي | 1. اعتماد نظام التراخيص الصناعية يشمل

رسوم التراخيص والمصادر الطبيعية.2. تطوير برنامج الترخيص الالكتروني لرفع جودة خدمة التراخيص الصناعية بأقل مدة وتكلفة.3.إعداد قاعدة بيانات لإجراءات التراخيص من الجهات ذات العلاقة. | * يعتمد على مجلس الوزراء

-حال توفر تمويل-الربع الأول من عام 2016 | مجلس الوزراء، الادارة العامة للصناعة، الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلوماتالادارة العامة للصناعة |
| توفير قاعدة بيانات للصناعة | بدأ العمل على تفعيل السجل الصناعي. | شهر نيسان 2016 | الادارة العامة للصناعة والإدارة العامة للسياسات والدراسات |
| تطوير البنية التحتية للجودة في فلسطين | إعداد خطة لتنفيذ السياسة الوطنية للبنية التحتية للجودة، وتنفيذ خطة عام 2016 | شهر نيسان 2016 | الادارة العامة للصناعة، وحدة الاعتماد، مؤسسة المواصفات والمقاييس، وزارة الزراعة، وزارة الأشغال. |
| توفير البيئة التحتية المناسبة | * استكمال تطوير المناطق الصناعية الثلاث (غزة، اريحا، بيت لحم) والبدء بإنشاء منطقة جنين الصناعية.
* التخطيط لإنشاء مناطق صناعية جديدة في قلقيلية والخليل.
 | طوال العام (مستمر) | الادارة العامة للصناعة، وهيئة المدن والمناطق الصناعية  |
| رفع جودة الخدمات المقدمة في الادارة العامة للصناعة | استمرار تطبيق وتطوير نظام الايزو الذي حصلت عليه الادارة العامة للصناعة | دائم | الادارة العامة للصناعة ووحدة الجودة |
| زيادة الاستثمارات الأجنبية في فلسطين. | - ترويج الفرص الاستثمارية على هامش فعاليات زيارات وفود رجال الأعمال ( تركيا، الجزائر). | تشرين ثاني 2016 | الإدارة العامة للعلاقات الدولية، الهيئة العامة للاستثمار، السفارات الفلسطينية في الخارج. |
| تطوير إجراءات وأنظمة اعتماد مختبرات الفحص والمعايرة والمختبرات الطبية وهيئات تقييم المطابقة بما يتوافق مع المرجعيات والممارسات الدولية المتفق عليها | * اعتماد نظم منح شهادة الاعتماد بما يتوافق مع المواصفات والأدلة ذات الصلة تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء القاضي بنقل الاعتماد إلى ملاك وزارة الاقتصاد الوطني
 | الربع الرابع 2016 | مجلس الوزراء، معالي وزير الاقتصاد الوطني، وحدة الاعتماد، الإدارة العامة للشؤون القانونية، خبير مشروع الاتحاد الأوروبي لتحديث البنية التحتية للجودة- عنصر الاعتماد |
| * إعداد و مراجعة و إقرار نظام الرسوم المالية للاعتماد
 | الربع الرابع 2016 | مجلس الوزراء، معالي وزير الاقتصاد الوطني، وحدة الاعتماد، الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية، خبير مشروع الاتحاد الأوروبي لتحديث البنية التحتية للجودة- عنصر الاعتماد |
| * إعداد و مراجعة و اعتماد إجراءات منح شهادات الاعتماد بالاستناد إلى المواصفة الدولية ISO/ IEC 17011، والأدلة والمراجع الدولية المتعارف عليها من قبل المؤسسات الدولية.
 |  | وحدة الاعتماد، خبير مشروع الاتحاد الأوروبي لتحديث البنية التحتية للجودة- عنصر الاعتماد |
| التواصل مع الممثليات والقنصليات الأجنبية في فلسطين بهدف التشبيك بين البلدين في الأعمال والاستثمار المشترك | - المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل المنعقدة على المستوى الوطني وضمن صلاحيات الدائرة والوصف الوظيفي لها ولأقسامها الخاصة بهذا الشأن.- عقد بعض اللقاءات بين معالي الوزير وممثلي أو سفراء بعض الدول وبالتنسيق مع الجهات الفلسطينية المعنية أو المرتبطة بهذا الشأن لاسيما لدول يوجد لنا معها فرصة تشبيك الأعمال وإمكانية استثمار مشترك.  | خلال الربع الثاني من عام 2016 | دائرة العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، الإدارة العامة للتجارة، الإدارة العامة للصناعة والموارد الطبيعية، وحدة القطاع الخاص، هيئة تشجيع الاستثمار، هيئة المدن الصناعية، مؤسسة المواصفات والمقاييس |
|  | توفير البيانات الإحصائية لإغراض التخطيط واتخاذ القرارات من واقع بيانات السجلات الإدارية للوزارة.  | * إصدار 12 تقرير إحصائي شهري عن انجازات الوزارة.
* إصدار تقرير إحصائي سنوي عن انجازات الوزارة لعام 2015
 | * بتاريخ 20 من الشهر اللاحق
* في 15/3/2016
 | وزارة الاقتصاد الوطني (السياسات والدراسات الاقتصادية) |
|  | تعزيز التعاون ما بين الوزارة والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني | تحديث وتوقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني | تشرين ثاني/2016 | وزارة الاقتصاد الوطني (السياسات والدراسات الاقتصادية)، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني |
|  | تعزيز اللامركزية واستكمالها والعمل على تطوير النظام وذلك من خلال إعطاء مزيد من الصلاحيات للمديريات الفرعية |  تقديم مزيد من الخدمات في المديريات الفرعية التابعة للوزارة في مختلف المحافظات. | طوال العام (مستمر) | الإدارة العامة للمديريات الفرعية، الإدارات الفنية، المكاتب الفرعية |
|  | تعزيز وتشجيع الإعمال والاستثمار من خلال إصدار أو إتمام إجراءات إصدار مجموعة من التشريعات ذات العلاقة منها قانون الوكلاء التجاريين وقانون الملكية الصناعية وقانون تسوية الديون وقانون المنافسة، وقانون الشركات  | إتمام القيام بإجراءات إصدار القوانين الموجودة لدى مجلس الوزراء من خلال تنظيم ورش العمل ودعم وتأكيد هذه القوانين على جلسات مجلس الوزراء | الربع الرابع 2016 | وزارة المالية، جمعية رجال الأعمال، بالتريد، مجلس الوزراء، الوكلاء التجاريين، أصحاب العلاقات التجارية، وزارة الاقتصاد الوطني |
| **ثالثاً: تعزيز وزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي ولقطاع الإعمال الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.** | تحديث وتأهيل المنشآت الصناعية | - الانتهاء من إعداد مشروع التحديث والتأهيل الصناعي وإعداد خطة المشروع ل 6 شهور القادمة.- عمل حفل إطلاق للمشروع وحملة توعية.- عقد دورات تدريبية لتنمية وتطوير قدرات العاملين في الصناعة والمؤسسات ذات العلاقة.- زيارة 2000 منشاة صناعية للتأكد من تطبيقها للشروط الخاصة بالتراخيص الصناعية ومتطلبات الجودة.- تأهيل 10 مصانع غذائية على تطبيق مبادئ الإنتاج النظيف.- متابعة تطوير قطاع الحجر والرخام | - شهر كانون ثاني 2016* شهر أيار 2016
* دائم (مستمر)
* دائم (مستمر)

- شهر آذار 2016* شهر كانون ثاني 2016
 | * الادارة العامة للصناعة والاتحاد العام للصناعات والاتحاد العام للغرف وبال تريد.
* الادارة العامة للصناعة
* الادارة العامة للصناعة
* الادارة العامة للصناعة واتحاد الصناعات الغذائية

 * الادارة العامة للصناعة واتحاد الحجر والرخام.
 |
| تنمية وتطوير ودعم قطاع أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر | - تسجيل 100 منشاة صناعية صغيرة جديدة في كل عام - القيام بحملات توعية للتشجيع على تسجيل الأعمال من القطاع غير المنظم.- استمرار العمل على تطوير 5 تجمعات عنقودية لمنشات صغيرة.- استمرار العمل على تطوير تجمعين عنقوديين إبداعين.- المشاركة في عقد مؤتمر للتمويل للمنشات الصغيرة و المتوسطة بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية. - استكمال العمل على تأهيل 20 خبيراً محلياً في خدمات الإعمال للصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. | - شهر كانون ثاني- الربع الأخير من العام* من بداية العام
* من بداية العام
* شهر آذار 2016
* شباط 2016
 | الادارة العامة للصناعةالادارة العامة للصناعة الادارة العامة للصناعة والاتحاد العام للغرفالادارة العامة للصناعة واليونيدوالادارة العامة للصناعة وسلطة النقد الفلسطينية.الادارة العامة للصناعة والاتحاد العام للغرف والاتحاد العام للصناعات. |
| دعم المنتج المحلي وزيادة حصته في السوق الفلسطيني. | - متابعة تطبيق نظام إعطاء الأولوية للمنتج الوطني في العطاءات والمشتريات الحكومية.- سحب 500 عينة سنويا للتأكد من جودة المنتجات من خلال التأكد من مطابقتها للتعليمات الفنية الإلزامية والمواصفات و المواصفات الفلسطينية.- إقامة 3 معارض محلية سنوياً( للأثاث، للغذاء) | دائم (مستمر)دائم (مستمر)دائم (مستمر) | الادارة العامة للصناعة ومديرية اللوازم ووزارة الأشغال.الادارة العامة للصناعةالادارة العامة للصناعة ومؤسسات القطاع الخاص  |
| * رفع وعي المرأة وتمكينها اقتصادياً
* تحسين التشبيك والتنسيق والتعاون مع المؤسسات الشريكة.
* منافسة المنتج النسوي
 | * عقد ورش عمل توعوية بالشراكة مع الغرف التجارية وجمعية أصالة.
* بدء حوار جندري بين الوزارة والقطاع الخاص ومنظمات الNGO,s
* منح جائزة لأفضل منتج نسوي.
 | الربع الرابع/2016 الربع الرابع/2016الربع الرابع/2016  |  |
| تنفيذ الدراسات الاقتصادية بهدف تعزيز قدرة المنتج الوطني.  | المتابعة مع معهد ماس لإعداد ثلاث دراسات اقتصادية في المجالات التالية:- تقييم مشاريع الدعم الدولي للقطاع الخاص الفلسطيني.- الاتفاقيات الاقتصادية وأثرها على التنمية الاقتصادية.- دراسة تنظيم الواردات الفلسطينية من إسرائيل | الربع الأول، الثالث، الرابع من عام 2016 | وزارة الاقتصاد الوطني (السياسات والدراسات الاقتصادية)، معهد ماس |
|  | تشجيع ودعم قطاع الإعمال الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال خلق معززات لدعم مجموعة من القطاعات للمشاريع الصغيرة بالإضافة إلى ضرورة إيجاد بيئة تشريعية لإمكانية تطوير هذه المشاريع التي يجري العمل على تفعيلهما من خلال إنشاء سجل للأموال المنقولة بموجب قانون التأجير التمويلي والعمل على تفعيل قانون ضمان الحقوق في المال المنقول التي تستطيع الشركات الصغيرة من تطوير إعمالها من خلال منحهما القروض اللازمة من المؤسسات المصرفية بموجب المنقولات  | العمل على إصدار القوانين والأنظمة وتفعيل السجل والتدريب على آليات إنشاء السجل  |  | الاتحاد العام للصناعات، مجلس الوزراء، جمعية رجال الإعمال، الشركات الصغيرة، وزارة الاقتصاد الوطني |
| **رابعاً: رفع كفاءة وفاعلية أداء القطاع العام والقطاع الخاص لتكون قادرة على بناء اقتصاد الدولة وحسب أفضل الممارسات العالمية.** | تنمية قدرات العاملين بالصناعة | توفير دورات تدريبية لرفع قدرات العاملين في الصناعة في تقديم الخدمات خاصة للمنشات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. | دائم (مستمر) | الادارة العامة للصناعة ولجنة الابتعاث |
| * بناء قدرات وحدة النوع الاجتماعي لانجاز عملها
* مشاركة وحدة النوع الاجتماعي في كافة لجان الوزارة

- تحسين قدرات كادر وزارة الاقتصاد الوطني في مجال إدماج النوع الاجتماعي | - عقد دورة تدريب مدربين "tot" في قضايا الجندر لكادر الوحدة وأعضاء اللجنة المساندة - إدماج النوع الاجتماعي في إعداد الإستراتيجية القطاعية.- إدماج النوع الاجتماعي في إعداد ميزانية الوزارة.  | الربع الثاني/2016الربع الثالث/2016 الربع الثاني/2016 |  |
| تعميم النوع الاجتماعي على جميع مستويات الوزارة | * تحسين قدرات المكاتب الفرعية بالقضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي.
* تحديد دوائر معينة لتدريبهم على كيفية إدماج النوع الاجتماعي داخل دوائرهم.
 | الربع الثاني /2016 | وحدة النوع الاجتماعي  |
| تدقيق جميع أنشطة وعمليات الوزارة، بما في ذلك المديريات الفرعية التابعة للوزارة والمنتشرة في جميع المحافظات. | * فحص وتقيم وكفاءة وفعالية أنظمة الرقابة المالية والإدارية والتشغيلية وإدارة المخاطر والحوكمة في التعامل مع المخاطر الموجودة في الوزارة.
* التأكد من التزام الإدارات العامة والوحدات المساندة بالسياسات والمعايير والخطط والإجراءات الموضوعة من قبل الوزارة، وتحديد الأثر المالي لعدم الالتزام بذالك.
* تقييم مدى ملائمة ودقة وسلامة ومصداقية المعلومات المالية، وغيرها من المعلومات والأنظمة والأساليب المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير حول تلك المعلومات.
* تحديد مدى سلامة العمليات والأنظمة الموضوعة لضمان تحقيق الغرض من وجود إجراءات الرقابة.
* تحديد مدى حصول الوزارة على الموارد بشكل اقتصادي واستخدامها بشكل كفء وفعال، والمحاسبة عليها بشكل سليم، وحمايتها والحفاظ عليها من الخسائر بكافة أنواعها.
* تحديد مدى فعالية نشاطات وسياسات الوزارة في تحقيق الأهداف التي وضعتها.
* تحديد مدى وجود وملائمة ترتيبات الوزارة لمنع أو اكتشاف حالات احتيال أو الأخطاء الأخرى.
* تحديد مدى ملائمة التنظيم الداخلي في الوزارة لتمكينها من القيام بنشاطها ومن تقديم الخدمات لجمهور المستفيدين بشكل شفاف ومستدام.
 | طوال عام 2016 | طاقم عمل وحدة الرقابة الداخلية |
| تنمية قدرات العاملين في الوزارة في مجال تسهيل الإجراءات وتسريعها. | - توفير برامج تدريبية وورش عمل:1. إستكمال برنامج الدعم الفني المقدم من الجامعة العربية (فعاليتين ).2 . إستكمال العمل بمشروع مجموعات العمل مع الكومسيك.  | تشرين أول، كانون أول 2016طوال العام 2016 |  الإدارة العامة للعلاقات الدولية، الجامعة العربية، الكومسيك. |
|  | بناء قدرات الفرق الوطنية المسؤولة عن الانضمام للمنظمة | تدريب وتأهيل الفرق الوطنية بشكل تخصصي وبناء الفرق القطاعية | طوال عام 2016 (مستمر) | وزارة الاقتصاد الوطني من خلال مشروع السياسات التجارية والبرامج الأخرى. |
| العمل على خلق كادر فني مؤهل و مدرب قادر على تقديم الخدمات الفضلى للاعتماد لتعزيز مبادئ الكفاءة والحيادية والاستقلالية | * اعتماد نظام تأهيل و تسجيل مقيمي الاعتماد و الخبراء الفنيين.
* عقد برنامج تدريبي لتأهيل مقيمين محليين وفق متطلبات المواصفة الدولية ISO/ IEC 17025 و المواصفات ذات الصلة.
* إعداد وضبط قائمة مقيمي الاعتماد و الخبراء الفنيين.
 | طوال عام 2016 (مستمر) | وحدة الاعتماد، خبير مشروع الاتحاد الأوروبي لتحديث البنية التحتية للجودة- عنصر الاعتماد. |
| تطبيق التنقيحات الجديدة من التصنيفات الإحصائية في الوزارة. | المشاركة في تطبيق التنقيح الجديد من تصنيف الأنشطة الاقتصادية (ISIC-4) على سجل الشركات والسجل التجاري. | الربع الثالث والرابع من عام 2016 | وزارة الاقتصاد الوطني (السياسات والدراسات الاقتصادية، الادارة العامة لتسجيل الشركات)، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني |
|  | إعداد الإستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017 -2022 | * تقييم الإستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2014-2016
* تنسيق العمل على إعداد الإستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022 وفق الدليل المعياري الخاص بذلك والصادر عن مجلس الوزراء
 | الربع الثاني والثالث والرابع 2016 | وزارة الاقتصاد الوطني (السياسات والدراسات الاقتصادية) الفريق الوطني للإستراتيجية القطاعية  |
|  | إعداد تقارير الانجاز لمجلس الوزراء | * إعداد تقرير ربعي حول أهم انجازات وأنشطة الوزارة لمجلس الوزراء
 | ربعي | إدارة السياسات والدراسات الاقتصادية، جميع إدارات الوزارة) |
|  | ضبط أسعار السلع الأساسية في السوق الفلسطيني | * إعداد قوائم الأسعار الاسترشادية للسلع الأساسية
 | ربعي | وزارة الاقتصاد الوطني (السياسات والدراسات الاقتصادية، الادارة العامة لحماية المستهلك، المديريات الفرعية). |
|  | * إعداد قوائم الأسعار الاسترشادية للسلع الأساسية لضبط الأسعار خلال شهر رمضان
 | 5/2016 |
|  | * إعداد دراسات حول تكاليف إنتاج الخبز
 | ربعيه |
| التأكد من أن جميع المشغولات المعروضة للبيع ومدموغة بالدمغة الفلسطينية ومطابقة للمواصفات الفلسطينية. | * تفعيل دور الرقابة على محلات بيع ومصانع المعادن الثمينة لضمان وجود ذهب مدموغ بالسوق
* ضمان توفر سجلات قيد لدى التجار لتدوين كميات الكسر ، ولوحة الإشهار عن الأسعار اليومية بمكان واضح
 | طوال عام 2016 (مستمر) | مديرية دمغ ومراقبة المعادن الثمينة، إدارة حماية المستهلك. |
| التأكد من فعالية تطبيق وتنفيذ برامج الاعتماد وفق الأنظمة والإجراءات المعتمدة ذات الصلة | * تطبيق و تنفيذ برامج اعتماد مختبرات الفحص و المعايرة وفق الأنظمة و الإجراءات المعتمدة ذات الصلة
* تطبيق و تنفيذ برامج اعتماد المختبرات الطبية وفق الأنظمة و الإجراءات المعتمدة ذات الصلة
* متابعة جودة نتائج الفحص الصادرة عن مختبرات الفحص والمعايرة والمختبرات الطبية باستخدام فحوصات المقارنة.
 | طوال عام 2016 (مستمر) | وحدة الاعتماد |
| - تنظيم التجارة الخارجية والداخلية ومراقبتها | - تطبيق المواصفات وبطاقة البيان- تعزيز بيئة المنافسة ومنع الاحتكار والحد من الإغراق- المشاركة بأعمال اللجان التخصصية (لجنة تنظيم السوق الداخلي، وزارة النقل والمواصلات، وزارة الزراعة) | الربع الرابع 2016 |  |
|  | تفعيل وتطوير القوانين ذات العلاقة بتنظيم وحماية المستهلك مثل قانون حماية المستهلك وقانون الصحة العامة واللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك بالإضافة إلى دراسة هذه القوانين لتطويرها | تفعيل دور الرقابة على السوق ودراسة القوانين والأنظمة لإعادة تعديلها بما يتماشى مع الممارسات الدولية الفضلى | الربع الرابع 2016 | لجنة تنظيم السوق الداخلية المتمثلة في الضابطة الجمركية، وزارة الصحة، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد الوطني، المحافظة، صحة البيئة |